

Distr.: General  
14 June 2012  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

في اجتماع تشاوري لأعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع  
للاتحاد الأفريقي عُقد في نيويورك في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اعتمد أعضاء المجلسين بياناً  
مشتركاً (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسو سانغكو

السفير والممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة  
بيان صادر عن الاجتماع التشاوري بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

١ - عقد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اجتماعهم التشاوري السادس في مقر الأمم المتحدة يوم الأربعاء ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢ - وإذ أعاد الاجتماع تأكيد المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، والولاية المنوطة بمجلس السلام والأمن فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن في أفريقيا، وأعاد أيضاً تأكيد أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بدور الترتيبات الإقليمية في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء وداخلها، وإذ أشار إلى البيانات الصادرة عن الاجتماعات التشاورية السابقة للمجلسين المعقودة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، استعرض المجلسان المسائل موضع الاهتمام المشترك، وبخاصة سبل ووسائل تعزيز الشراكة بينهما، بما يتمشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن في أفريقيا.

٣ - وأجرى أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن تقييماً للتعاون القائم بينهما في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك صون النظام الدستوري وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في أفريقيا.

٤ - وأقر أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن بالدور الإيجابي الذي تؤديه المرأة في الحل السلمي للنزاعات، وشددوا على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والوساطة والعمليات السياسية. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد الدور الحيوي للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية والتعمير بعد انتهاء النزاعات. وأعرب أعضاء المجلسين عن قلقهم إزاء وضع النساء والأطفال في حالات النزاع وسياقات ما بعد انتهاء النزاع؛ وأكدوا ضرورة التصدي بفعالية لمشكلة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد انتهاء النزاع؛ والتحقيق في الجرائم التي ترتكب بحق النساء والأطفال؛ وكفالة مثول مرتكبيها أمام العدالة. وأكدوا كذلك ضرورة عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل القيام بشكل تام بإشراك المرأة ودمج المنظورات الجنسانية في الجهود التي تبذلها المنظمتان لإحلال السلام والأمن، بسبل منها بناء القدرات اللازمة.

## تعزيز أساليب العمل والتعاون

- ٥ - رحب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن باتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، وأكدوا أهمية مواصلة التعاون وإقامة علاقات فعالة بما يتفق والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل مواجهة تحديات الأمن الجماعي المشتركة في أفريقيا.
- ٦ - وأحاط أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن علماً ببيان مجلس السلام والأمن المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وتقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة عن رؤيتهما الاستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والطرائق العملية المقترحة في هذين التقريرين لتعزيز الشراكة بين المؤسستين. وأكدوا أن الجهود المشتركة والمنسقة التي يضطلع بها المجلسان في مسائل السلام والأمن ينبغي أن تستند إلى سلطات واختصاصات وقدرات كل منهما.
- ٧ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن عن ارتياحهم للتقدم الذي أحرز مؤخراً في إطار التعاون بين المجلسين، وأعربوا عن اعتزامهم تحسين فعالية الاجتماعات التشاورية في المستقبل. واتفقوا على وضع سبل جديدة لتعزيز العلاقات بين المجلسين بوسائل منها زيادة فعالية الاجتماعات التشاورية السنوية وعقد مشاورات في الوقت المناسب، وإيفاد بعثات ميدانية تعاونية من المجلسين، عند الاقتضاء، للقيام في إطار التعامل مع حالات النزاع في أفريقيا بصوغ مواقف واستراتيجيات متلاحمة، على أساس كل حالة على حدة.
- ٨ - ورحب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن بالاتصال المنتظم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، عن طريق فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وشجعوا فرقة العمل على مواصلة التركيز على المسائل الاستراتيجية والمسائل القطرية المحددة في القارة الأفريقية التي تمثل موضع اهتمام للمنظمتين، وطلبوا إلى فرقة العمل النظر في سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا.
- ٩ - ورحب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن أيضاً بالتعاون الوثيق الذي تُبديه الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما على صعيد (أ) بعثة التقييم التقني المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ (ب) بعثة التقييم المشتركة إلى منطقة الساحل؛ (ج) وضع إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور.

١٠ - وشجع أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن كذلك على تحسين التفاعل والتشاور والتنسيق بينهما على أساس دوري، حسبما تقتضي الحاجة، بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وأعربوا عن تأييدهم لمواصلة التفاعل بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تبادل المعلومات والتنسيق على النحو المناسب في إعداد التوصيات، بسبل منها التقييمات المشتركة، وذلك بغية مساعدة المجلسين في صياغة مواقف واستراتيجيات متلاحمة.

١١ - وكرر أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن تأكيد ضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن واستدامته ومرونته. وأشاروا إلى تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2008/813-A/63/666) باعتباره إسهاماً ذي أهمية في الجهود العامة الرامية إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. وكرروا التأكيد أيضاً أنه تقع على عاتق المنظمات الإقليمية مسؤولية تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجستية والموارد الأخرى لمنظمتها، بوسائل منها اشتراكات أعضائها والدعم المقدم من الشركاء. وأعربوا عن اعتزامهم مواصلة تبادل الآراء بشأن هذه المسألة في الاجتماعات التشاورية المشتركة في المستقبل.

### توطيد السلام في غرب أفريقيا

١٢ - أدان أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن الأحداث الأخيرة في غرب أفريقيا التي أدت إلى تغييرات غير دستورية، وكرروا الإعراب عن التزامهم بتعزيز الديمقراطية والسلام والاستقرار في القارة. وأعربوا عن قلقهم إزاء التهديد الخطير الذي يواجهه السلام والاستقرار الدوليين في مناطق مختلفة من العالم، وبخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والمتمثل في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالأسلحة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والقرصنة والسطو المسلح في البحر. وأعربوا كذلك عن قلقهم الشديد إزاء انعدام الأمن والتدهور المتسارع للحالة الإنسانية في منطقة الساحل، التي تزداد تعقيداً بسبب وجود جماعات مسلحة وجماعات إرهابية وما تقوم به من أنشطة، فضلاً عن انتشار الأسلحة من داخل المنطقة ومن خارجها على نحو يهدد سلام وأمن واستقرار دول المنطقة.

### غينيا - بيساو

١٣ - أعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن عن إدانتهم القوية للانقلاب المنفَّذ في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١٤ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن الحاجة الملحة إلى مواصلة تعزيز تدابير إعادة النظام الدستوري إلى نصابه واحترامه، بما يشمل إجراء عملية انتخابية ديمقراطية وتخلي أفراد "القيادة العسكرية" عن مواقعهم في السلطة. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز وقمع المظاهرات السلمية وفرض القيود على حرية التنقل.

١٥ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن مجدداً أهمية تنسيق الجهود الدولية، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى جهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف وضع استراتيجية متكاملة وشاملة، تقوم على تدابير ملموسة لتنفيذ الإصلاحات في القطاع الأمني وفي المجالات السياسية والاقتصادية ومكافحة الاتجار بالمخدرات ومكافحة الإفلات من العقاب. وعقد أعضاء المجلسين العزم على إبقاء الحالة في غينيا - بيساو قيد الاستعراض المستمر، وأعرب المجلسان عن استعدادهما للنظر في اتخاذ تدابير إضافية. وفي هذا السياق، أشاروا إلى انسحاب البعثة العسكرية الأنغولية من غينيا - بيساو.

١٦ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن أن التدخل غير القانوني المتكرر للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في غينيا - بيساو، والأثر الناجم عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، يُسهمان في استمرار عدم الاستقرار وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب، ويعوقان الجهود المبذولة لتوطيد سيادة القانون وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني وتعزيز التنمية وإرساء الثقافة الديمقراطية. وأعادوا تأكيد الحاجة إلى إعادة النظام الدستوري إلى نصابه بشكل فعلي.

## مالي

١٧ - أدان أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن بشدة قيام بعض أفراد القوات المسلحة في مالي بالاستيلاء على السلطة بالقوة من حكومة مالي المنتخبة ديمقراطياً.

١٨ - وأقر أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن بقيام منقذ الانقلاب في مالي ووسطاء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتوقيع اتفاق إطاري في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، لتنفيذ العهد الرسمي المعلن في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ باتخاذ سلسلة من الخطوات لإعادة النظام الدستوري في مالي. وحثوا جميع الجهات المعنية في مالي على تنفيذ الاتفاق.

١٩ - وحث أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن المعنيين في مالي على الإقلاع عن السلوك غير القانوني وأعمال العنف، ودعم جميع الجهود السياسية والمشروعة لإعادة الحكم الدستوري والديمقراطي إلى نصابه.

٢٠ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن مجدداً الحاجة إلى دعم واحترام سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ورفض أي إعلانات تتعارض مع ذلك رفضاً قاطعاً، وطلبوا في هذا الصدد وقف الأعمال الحربية في شمال مالي التي تنفذها الجماعات المتمردة وفقاً كاملاً، وسلموا بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستكشاف الخيارات المتاحة لإعادة السلام والأمن إلى مالي في سياق دعم سلامتها الإقليمية.

٢١ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن عن قلقهم العميق إزاء التهديد الإرهابي المتزايد في شمال مالي بسبب وجود أفراد من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بين المتمردين، وأدانوا جميع أعمال العنف، بما في ذلك ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ودعوا إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، وجددوا دعوتهم إلى جميع الأطراف في مالي للسعي إلى التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار السياسي الملائم.

٢٢ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن مجدداً تأييدهم لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إعادة الحكم الدستوري إلى نصابه في مالي، والشروع في اتخاذ خطوات ملموسة لحماية سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

٢٣ - وأحاط أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن علماً بالبيان الصادر عن اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأعربوا عن عزمهم دراسة اقتراحات بشأن الخطوات المناسبة في المستقبل لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الجهود التي تبذلها في مالي.

#### السودان/جنوب السودان

٢٤ - رحب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن باتخاذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي أيد فيه المجلس بيان مجلس السلام والأمن المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ورحبوا باستئناف المفاوضات بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وأعادوا التأكيد على ضرورة امتثال حكومة السودان وحكومة جنوب السودان لجميع التزاماتهما

بموجب القرار وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي، من أجل كفالة السلام والاستقرار وتهيئة الظروف اللازمة لنماء دولتين مزدهرتين قادرتين على العيش.

٢٥ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن عن قلقهم إزاء الوضع السائد بين السودان وجنوب السودان. وأكدوا مجدداً التزامهم القوي بسيادة السودان وجنوب السودان واستقلالهما ووحدهما وسلامتهما الإقليمية، وكرروا التأكيد أن الحدود الإقليمية للدول لا تتغير بالقوة وأن أي منازعات إقليمية يجب أن تسوّى بالوسائل السلمية حصراً.

٢٦ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن عن قلقهم الشديد إزاء النزاع الدائر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان والحالة الإنسانية الأليمة الناشئة عن ذلك. وأكدوا من جديد أن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال يجب أن تتعاونتا تعاوناً كاملاً مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للوصول إلى تسوية تفاوضية على أساس الاتفاق الإطاري المتعلق بالشراكة السياسية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، وبالاستناد أيضاً إلى الترتيبات السياسية والأمنية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وحثوا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال على القبول بالاقترح الثلاثي المقدم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية على الفور إلى السكان المتأثرين في المنطقتين.

٢٧ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن عن قلقهم إزاء استمرار العنف وانعدام الأمن في دارفور. ورحبوا بإطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور. وأكدوا أيضاً أهمية تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، ورحبوا أيضاً في هذا الصدد ببدء عمل السلطة الإقليمية لدارفور باعتبارها خطوة هامة في تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام، وأكدوا كذلك ضرورة كفالة أن يكون لدى السلطة ما يكفي من الموارد والقدرات للاضطلاع بمسؤولياتها. وحثوا جميع الأطراف أيضاً، ولا سيما الحركات المسلحة الأخرى التي لم توقع بعد وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، على إبداء استعدادها للتفاوض دون شروط مسبقة أو دون مزيد من التأخير على أساس وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، والمشاركة الكاملة في الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

## الصومال

٢٨ - أشار أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن إلى أن العملية السياسية في الصومال تمر بمرحلة حرجة، ولم يبقَ هناك سوى شهرين قبل بلوغ نهاية المرحلة الانتقالية المحددة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وأشاروا إلى أنه لن يكون هناك تمديد آخر للفترة الانتقالية. ورحبوا بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خريطة الطريق من أجل الانتهاء من المرحلة الانتقالية، وأكدوا مجدداً التزامهم بدعم هذه العملية. وأعربوا عن قلقهم إزاء التخلف فعلياً عن الوفاء ببعض المواعيد النهائية المحددة لإنجاز عدد من المهام.

٢٩ - وحث أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع الموقعين الآخرين لخريطة الطريق على مضاعفة جهودهم لإتمام المهام المتبقية في الوقت المحدد، بما في ذلك إنشاء جمعية تأسيسية تمثيلية بمشاركة النساء والمجتمع المدني؛ واعتماد دستور مؤقت قائم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وإنشاء برلمان جديد؛ وإجراء انتخابات غير مباشرة لرئيس البرلمان والرئيس. ورحبوا باتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٣ أيار/مايو الذي حدد زخم العملية، وأعادوا تأكيد أهمية التقيد بالمواعيد النهائية المتفق عليها في الاتفاق.

٣٠ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأطراف الصومالية في التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ذات قاعدة عريضة، جامعة وتمثيلية، لما بعد الفترة الانتقالية، وفقاً لعملية جيبوتي للسلام واتفاق كيمبالا وخريطة الطريق ومبادئ غاروي واتفاق أديس أبابا. وحثوا المؤسسات الاتحادية الانتقالية والموقعين لخريطة الطريق على التقيد بالتزاماتهم، وأكدوا أيضاً أهمية توفر عملية سياسية شفافة ومشروعة تشمل إجراء مشاورات عامة بشأن الدستور. ورحبوا بالاستنتاجات والالتزامات التي أعلنت عنها الجهات المعنية الصومالية والمجتمع الدولي في مؤتمر لندن المعقود في ٢٣ شباط/فبراير، وفي مؤتمر اسطنبول المعقود يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه. ودعوا إلى الاستمرار في اتباع نهج دولي متماسك وتعاوني للتعامل مع التحديات الماثلة في الصومال.

٣١ - وأيد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن بقوة الرسالة المشتركة المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٢ الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكرروا تأكيد استعدادهم لتأييد التدابير التي وُضعت لمواجهة الجهات والجماعات الداخلية والخارجية التي تسعى إلى تقويض أو تعطيل عملية السلام في الصومال، بما في ذلك بعد انتهاء الموعد النهائي للمرحلة الانتقالية في آب/أغسطس، مع التسليم بأهمية حرية التعبير وحرية التجمع.



٣٢ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن بالتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية في تعزيز الأمن والاستقرار في مقديشو، واعترفوا بالتضحيات الكبيرة التي تقدمها تلك القوات. ورحبوا باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي يسرّ فيه المجلس عملية توسيع سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على أجزاء كبيرة من الصومال. ورحبوا أيضاً بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على صعيد بعثة التقييم التقني من أجل صياغة مفهوم جديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ودعوا البلدان المساهمة بقوات الجديدة إلى دمج قواتها بشكل كامل في هياكل القيادة والسيطرة الخاصة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تمشياً مع القرار المذكور أعلاه. وأكدوا الحاجة إلى التعجيل بتزويد مقر قيادة القوة بالموظفين ودعوا جميع البلدان المعنية إلى التعاون تعاوناً كاملاً في هذا الصدد.

٣٣ - ورحب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن بعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية وهياكل الحكم المحلي من أجل تعزيز الاستقرار والمصالحة في المناطق المحررة حديثاً في الصومال، وشجعوا على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

٣٤ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن عن قلقهم الشديد إزاء التهديد الذي تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في البحر على الحالة في الصومال وفي الدول الأخرى في المنطقة، وعلى الملاحة الدولية وسلامة الطرق البحرية التجارية وسلامة الملاحين والأشخاص الآخرين أيضاً. وشددوا على أهمية توفير استجابة شاملة لقمع أعمال القرصنة وأسبابها الجذرية، بما في ذلك ضرورة التحقيق مع ممالي هجمات القرصنة ومخططيها ومنظميها أو المتكسبين منها، وملاحقتهم قضائياً. وأحاطوا علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية، وعن ادعاءات الصيد غير المشروع وإغراق النفايات غير المشروع، بما في ذلك المواد السامة، وفقما ورد في الفقرة ٧ من القرار ١٩٧٦ (٢٠١١). وأكدوا أن إرساء السلام والاستقرار داخل الصومال وتعزيز مؤسسات الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، هي أمور ضرورية لتهيئة الظروف الكفيلة بالقضاء بشكل دائم على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

٣٥ - وسيُعقد الاجتماع التشاوري المقبل في مقر الاتحاد الأفريقي في موعد أقصاه تموز/يوليه ٢٠١٣.